ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر وأثرها على الأمن الإقليمي

د.ابتهال جمال الدين الصادق
أ.مشارك- كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية- جامعة الزعيم الأزهري

د. أحمد يوسف فنك البلول
باحث في الدراسات الاستراتيجية

المستخلص :

هدفت الدراسة لاستعراض ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر، ودراسة أسباب انتشارها وتحديد الآثار الناتجة عنها، وتحليل انعكاساتها على أمن دول حوض البحر الأحمر. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لاختبار صحة الفرضيات. وتبين من خلال الدراسة أن هناك أسبابا مختلفة تؤدي لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة دول حوض البحر الأحمر تراوحت بين أسباب سياسية تمثلت في عدم إتاحة الحريات واستبداد الأنظمة السياسية، وأمنية ناتجة عن الصراعات والحروب في هذه الدول، أسباب اقتصادية حيث تعاني هذه الدول من الفقر وانخفاض مستوى الدخل. وتبين أن لتجارة البشر عدة آثار سلبية منها آثار سياسية وأمنية حيث تذهب بعض أموال تجارة البشر لتمويل العمليات الإرهابية، كما يتم أحيانا استغلال المتاجرة بهم في الحروب، وكذلك هناك آثار اقتصادية مثل زيادة نسبة البطالة وزيادة جرائم غسل الأموال وفشل العديد من السياسات الاقتصادية للدولة وزيادة الأعباء المالية على الدول المصدرة والمستقبلة الناجمة عن عمليات مكافحة الاتجار بالبشر، كما أن هناك آثار اجتماعية تتمثل في صعوبة انخراط المتاجرة بهم في المجتمع وظهور عادات اجتماعية غريبة على المجتمعات المستقبلة. كما أن هناك آثاراً صحية تتمثل في انتقال الأمراض المعدية مما يؤثر على الأمن الصحي للدولة. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون بين جميع دول الحوض لمحاربة هذه الظاهرة، وضرورة نشر الوعي بخطورة الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها.

Abstract :

The study aimed to review the phenomenon of human trafficking in the countries of the Red Sea basin، to study its causes، to determine the impact، and to analyze its implications for the security of the countries of the Red Sea basin.The analytical descriptive method and the historical methods were used to test the validity of the hypotheses. It was found that there are various reasons that lead to the spread of the phenomenon of human trafficking in the countries of the Red Sea basin، ranging between political reasons represented in the lack of freedoms and the tyranny of political regimes، security resulting from conflicts and wars in

these countries، and economic reasons، as these countries suffer from poverty and low income level. It has been shown that human trafficking has several negative effects، including political and security effects، as some of the money from human trade goes to finance terrorist operations، and traffickers are sometimes exploited in wars، as well as there are economic effects such as an increase in unemployment، an increase in money laundering crimes، and the failure of many of the state's economic policies and increase financial burdens on the exporting and receiving countries resulting from the operations of combating human trafficking، and there are social implications represented in the difficulty of traffickers' involvement in society and the emergence of strange social habits on receiving societies، and there are health effects represented in the transmission of infectious diseases، which affect the health security of the state. The study recommended the necessity of coordination and cooperation between all the Basin countries to combat this phenomenon، and the necessity to spread awareness of the danger of illegal immigration and its consequences.

مقدمة:

تعد ظاهرة الاتجار بالبشر أحد أبرز المخاطر التي باتت تهدد الإنسانية وتشغل الدول والمنظمات، فبعد التقدم الكبير الذي حققته البشرية في مجال حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لكافة الشعوب والمجتمعات، أتت تجارة البشر كأحد أسوأ أشكال الانتهاكات لحرية وكرامة وحياة الإنسان.انتشرت ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر مثلها مثل غالبية دول العالم، واتخذت صوراً مختلفة حيث تتباين أساليب تجارة البشر في دول الحوض من العمالة القسرية إلى الاستغلال الجنسي والتسول وبيع الأعضاء البشرية إضافة لاستخدامهم في الحروب في بعض الدول التي بها حروب وصراعات. من المتوقع أن تختلف الأسباب وراء ظاهرة تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر باختلاف دوله من حيث اختلاف الأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية والأمنية لهذه الدول، وهذا الاختلاف من المؤكد أنه سينتج آثاراً مختلفة على أمن دول حوض البحر الأحمر .إن ما يميز جريمة الاتجار بالبشر هو ارتباطها بالجريمة المنظمة والتطور في مجال التكنولوجيا والاتصالات، وهو ما يجعل إمكانية مكافحتها صعبة وتتطلب توحيد الجهود الدولية لمجابهتها.

ظاهرة الاتجار بالبشر Human Trafficking :

تجارة البشر:

عرف الرق(العبودية) منذ فجر التاريخ، حيث عرفت كافة المجتمعات القديمة نظام الرق كالحضارة الفرعونية والإغريقية والرومانية وغيرها. ويعني الرق أن يصبح الإنسان مملوكاً لشخص أو جماعة، ويعامل معاملة السلعة،. وكانت تجارة الرقيق منتشرة في كثير من المجتمعات حتى أن عدد العبيد كان أحيانا أكثر من عدد الأحرار، وقد تم تجريمه نهائياً في النصف الأول من القرن العشرين، ومنذ فترة عادت ظاهرة الاتجار بالبشر بصور وأشكال مختلفة وأصبحت ظاهرة عالمية ولا تكاد دولة من دول العالم تخلو منها، حيث ظهرت عصابات منظمة تتاجر بالبشر وتستغلهم بهدف الحصول على الربح إذ تعتبر تجارة البشر ذات عوائد مادية ضخمة وسريعة، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد تجارة الأسلحة والمخدرات.

تعريف الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر هو عبارة عن بيع وشراء الأفراد لأغراض ترتبط بالعمالة القسرية، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وخاصة الأطفال والنساء عن طريق تجار البشر. ويعد الاتجار بالبشر جريمة موجهة ضد الإنسان وحريته وكرامته وانتهاك حقوقه، ويمكن أن يتم الاتجار بالبشر في نطاق بلد معيّن أو يمتد ليشمل أكثر من دولة (جريمة عابرة للحدود الوطنية). وقد عرفته منظمة العفو الدولية بأنه([(1)]):

انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص والكرامة والتحرر من العبودية وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن والأمن.

وعرف البروتوكول الخاص بمكافحة ومنع تلك الجرائم باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في بارلمو سنة 2000م في المادة 3/أ منه الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أية صورة أخرى بالإكراه أو بالخطف أو بالإحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة ضعف المجني عليه، أو تقديم أو قبول أو دفع أمور مالية أو مزايا للحصول على رضاء الشخص صاحب السلطة على غير المراد استغلاله.

والاستغلال يشمل في حده الأدنى على الصور الآتية[(2)]:-

1. استغلال دعارة الغير والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي.
2. العمل أو الخدمات الإجبارية.
3. الاسترقاق أو الممارسات المشابهة له.
4. أخذ أعضاء جسم الإنسان.

وغالبية ضحايا الاتجار بالبشر هم من الأطفال والنساء ووفقاً للتقرير العالمي للاتجار في الأشخاص الصادر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال يناير من عام 2019، أظهر التقرير أن 30 %من ضحايا الاتجار بالبشر في العالم في الفترة من 2016 وصولاً إلى 2018 هم من الأطفال، وذلك مقارنة بنسبة 3 % فقط في الفترة من عام 2007 حتى عام 2010.[(3)]

وتشير التقديرات إلى أن صور الاتجار بالبشر تمثل ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات من حيث تحقيق الأرباح هذا غير تعاظم الأرباح التي يمكن تحقيقها من

استغلال الإنسان عدة مرات لفترة طويلة من الزمن.ويقدر عدد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم سنوياً 2،5 مليون شخص وتقدر منظمة العمل الدولية بأن عدد الأشخاص الذين يجبرون على العمل القسري 12 مليون شخص في العالم[4].وتكشف التقارير الدولية إلى اتساع نطاق تجارة البشر في السنوات الأخيرة، وهو ما ارتبط بعولمة الاقتصاد والاتصالات وتحرير السوق وتزايد أنشطة الشركات متعددة الجنسية، مما ساعد على سهولة تخفي أنشطة الإجرام المنظم في طي الأنشطة التجارية المشروعة[5].

التمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص:

يمكن القول أن الاتجار بالبشر ما هو إلا عملية بيع وشراء للأفراد خاصة النساء والأطفال، ولا يجب أن تتضمن هذه العملية نقل للأفراد من مكان إلى آخر.

أما تهريب الأشخاص فهو تلك الظاهرة التي تعرف أيضاً(بتهريب المهاجرين) ويعد أحد أهم الممارسات المرتبطة بالاتجار بالبشر، ويختلف الاتجار بالأشخاص عن تهريب الأشخاص في أن تهريب الأشخاص يتضمن التجاء بعض الأشخاص لمن يقوم بتهريبهم عبر الحدود بحيث يكون الشخص الذي يتم تهريبه بعد ذلك حرا، ولذلك فهو لا يتضمن الخداع أو الإكراه، بينما يتضمن بالضرورة الانتقال من مكان لآخر. على العكس من الاتجار بالأشخاص الذي يتضمن الإكراه أو الخداع ولا يتضمن بالضرورة الانتقال. على الرغم من تباين التعريفين فإن بعض المهربين قد يمارسون إكراها أو خداعا للمنقولين مما يحول تعريف نشاطهم إلى اتجار بالأشخاص.[6]وبذلك فإن مفهوم الاتجار بالبشر يتعلق: بكافة التصرفات التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه عن طريق وسطاء محترفين بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدنٍ أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه، أو بأي صورة أخرى من صور العبودية[7].

وسائل تجار البشر :

تشتمل الوسائل التي يستخدمها تجار البشر للسيطرة على ضحاياهم وترصد منظمة العفو الدولية خصائص محددة وتشتمل على الآتي[8]:

1. الديون أو قيود مالية أخرى لاستبقاء الضحايا في حالة اعتماد، بما فيها احتجاز أجورهم وأموالهم باعتبارها «أمانات».
2. فرض الحجر عليهم ومنعهم من التواصل مع الآخرين ومراقبة اتصالاتهم بمن هم خارج البيت.
3. فصلهم عن أسرهم وأقاربهم وجماعاتهم الدينية.
4. مصادرة جوازات سفرهم وتأشيرات دخولهم ووثائقهم الثبوتية.
5. اللجوء إلى العنف، أو التهديد باستخدامه، ضد الضحايا وأسرهم.
6. التهديد بإخبار عائلاتهم بظروفهم .
7. إبلاغ الضحايا بأنهم سيواجهون السجن أو الترحيل بسبب مخالفتهم قوانين الهجرة، إذا أقدموا على الاتصال بالسلطات.

الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر أخدوداً مائيّاً، يفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتبلغ مساحته 437 ألف كم^2، وطوله 2250 كم من قناة السويس إلى باب المندب، ومتوسط عرضه 280 كم. ويمثل البحر الأحمر وخليج عدن أحد الشرايين الرئيسية للتجارة الدولية، ليس لأن النسبة الأكبر من صادرات النفط العربي في الخليج تمر عبره فحسب، وإنما لكون حركة التجارة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وكذلك أمريكا، تمر من خلاله أيضًا، بما له من سواحل طويلة، وموانئ تجارية وصناعية مهمة تسهم في حركة التجارة على المستويين الإقليمي والدولي، وغيرها، إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي توفره هذه الموانئ لتلك الدول، عبر ما تقدمه من خدمات وتسهيلات تجارية للناقلات التي تمر في البحر الأحمر. بل، وتتبدى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، كذلك عبر ما يمر به من بضائع وسلع تصل قيمتها إلى نحو 2.5 تريليون دولار سنويًا، تُمثل نحو 13% من التجارة العالمية[9]. ويضم حوض البحر الأحمر من الناحية الشرقيّة السعوديّة واليمن، وعلى الساحل الغربيّ تقع مصر والسودان وإرتريا وفي السواحل الشماليّة تقع الأردن وفلسطين المحتلّة، وعلى الساحل الجنوبيّ دولة جيبوتي.
ثانياً: الأوضاع السياسية والأمنية لدول حوض البحر الأحمر

1. الأوضاع السياسية :

نلاحظ أن دول حوض البحر الأحمر تضم مجموعة متباينة في الموقع بين قارتي آسيا وإفريقيا كما تعاني هذه الدول من التباين الكبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية ونسبة لأهمية المنطقة الاستراتيجية ونسبة لازدياد المخاطر والمهددات التي تواجهها فقد سعت الدول المتشاطئة إلى اتخاذ خطوات لتوحيد الرؤى ووضع الاستراتيجيات لمواجهة تلك المهددات والتحديات ومن تلك الخطوات جاء إنشاء مجلس دول حوض البحر الأحمر وخليج عدن والذي يضم ثماني دول وهي: المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية واليمن والسودان ومصر وإرتريا والصومال وجيبوتي، وقد تم الإعلان عنه في ديسمبر كانون الأول العام 2018 . وتم التوقيع على ميثاقه في السادس من شهر يناير2020 من قبل وزراء خارجية الدول الثماني[10].

أهداف المجلس:

- تعزيز أمن الملاحة وحماية التجارة العالمية.
- التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضاء المجلس.
- تعزيز الأمن إقليميا وعالميا.
- التنسيق والتشاور حول الممر المائي(البحر الأحمر وخليج عدن)

2. الأوضاع الأمنية لمجلس دول حوض البحر الأحمر :

تواجه دول حوض البحر الأحمر مجموعة من المهددات الأمنية إذ تقع ضمن أكثر مناطق العالم التي تعاني من الصراعات والحروب والتنافس الإقليمي والدولي، كما تكثر فيها الحركات الجهادية وتعاني بعض دوله من التفكك والانفلات الأمني التام ومن المهددات التي تواجه هذه المنطقة القرصنة والتي ظهرت مع انهيار الدولة الصومالية، وتؤدي هذه الأوضاع إلى نشاط تجارة وتهريب البشر.إن كثرة الحروب والنزاعات دفعت سكان هذه الدول إلى النزوح واللجوء والهجرة للدول الأخرى مما جعلهم يقعون ضحايا لتجار البشر،

فمثلا تهدد أزمة الدولة الفاشلة الصومال التي باتت تعاني من التفكك والانقسام وانعدم الأمن منذ انهيار نظام محمد سياد بري، حيث تخضع البلاد لسيطرة حركات وجماعات مختلفة.

كما يعاني اليمن من حرب ونزاع سياسي ومذهبي وقبلي له أبعاد إقليمية ودولية وأدت هذه الحرب إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية مما أدى إلى هجرة ونزوح السكان بحثاً عن الأمن داخل أأو خارج حدود دولتهم، أصبحت اليمن الآن تعيش أسوأ أزمة إنسانية.

أيضاً نجد النظام الإرتري يعاني من عدم الاستقرار. فالمجتمع المدني الإرتري يعاني من مشكلات مرحلة التكوين، فهو لا يزال في مرحلة النشأة، وهو ما تعكسه طبيعة علاقته بالدولة، وفي التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية في 2018، أشارت إلى أن الآلاف من الإرتريين واصلوا الفرار من إرتريا بينما، وضعت السلطات قيوداً شديدة على حق مغادرة البلد. واستمر فرض الخدمة الوطنية الإلزامية إلى أجل غير مسمى . ولا تزال القيود على الحق في حرية التعبير والدين قائمة. و تعد إرتريا من الدول غير المشجعة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية رغم الجهود الإرترية لجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك في ظل تراجع دورها وأهميتها بالنسبة للقوى الدولية التي تفضل الاستثمار في إثيوبيا، فضلًا عن ضعف البنية التحتية، وتزايد سيطرة الدولة على الموارد.

بالنسبة للسودان وبعد سقوط نظام البشير تم تشكيل حكومة انتقالية وقامت بتوقيع اتفاقيات السلام مع الحركات المسلحة في منطقة دارفور والنيل الأزرق، إلا أن الأوضاع السياسية ما تزال تعاني من الاضطراب وأيضاً الخلافات القبلية مازالت تتجدد بين الحين والآخر كما ان هناك بوادر خلافات حدودية مع دولة إثيوبيا حول منطقة الفشقة أدت إلى حدوث العديد من الاشتباكات بين الجيش السوداني والقوات الإثيوبية ،إضافة إلى ما تشهده الحدود من النازحين الإثيوبيين الذين فروا نتيجة الصراع الإثيوبي الداخلي بين الأمهرا والتقراي ، وكل هذا يشكل مهدداً أمنياً للسودان ويساعد على انتشار نشاط حركة تجارة وتهريب البشر.

أسباب الاتجار بالبشر في منطقة مجلس دول حوض البحر الأحمر:

بالنظر لهذه المجموعة من الدول نجد أنها تشهد نشاطاً كبيراً لتجارة البشر، حيث قالت المنظمة الدولية للهجرة إن «حوالي 11،500 شخص يسافرون بحراً، في كل شهر من شهور العام المنصرم» – من منطقة القرن الإفريقي إلى اليمن – مما يجعل هذا الطريق البحري «أكثر طرق الهجرة ازدحامًا في العالم.»[11] ووفقاً لهذا الجانب تمثل بعضها دول وجهة هذه الظاهرة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وإلى حد ما الأردن والبعض دول ممر للعبور مثل اليمن والأردن ومصر والصومال وجيبوتي وأخرى دول مصدر للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم كما هو في السودان والصومال،[12] واليمن وإرتريا.ان هذه الدول تشهد تجارة البشر لأسباب مختلفة تشكل أسباباً سياسية وأمنية واقتصادية وسنتناول هذه الأسباب بالتفصيل:

1.الأسباب السياسية:

من أهم العوامل السياسية التي تدفع وتشجع تجارة البشر في منطقة دول حوض البحر الأحمر نجد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومات والتوترات الموجودة في معظم المجتمعات وعدم الاستقرار السياسي، وكذا عدم فاعلية بعض الأحزاب السياسية والنقابات والكيانات المهنية والشبابية، وعدم مقدرتها

على التواجد في معظم المناطق لاستيعاب الشباب والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم ومطالبهم، وافتقارهم لممارسة الحياة السياسية التي تنمي لديهم المقدرة على التعبير و إبداء الرأي. كل هذا فتح المجال على مصراعيه لممارسة الاتجار بالبشر، حيث تدفع تلك الأسباب الشباب للهروب من بلدانهم، حيث يعمل تجار البشر على إغرائهم وتشجيعهم على الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. ففي إرتريا يفر الآلاف من الإرتريين بسبب ممارسات النظام الحاكم والخدمة العسكرية المفتوحة (تجنيد لأجل غير مسمى)، وغالباً ما يعبرون إلى السودان، وجيبوتي واليمن وتمثل هذه الدول بالنسبة لهم دول عبور إلى محطة أخرى[13].

2.الأسباب الأمنية :

إن انتشار الحروب والنزاعات العسكرية، في بعض دول حوض البحر الأحمر يدفع السكان ويضطرهم للنزوح واللجوء إلى مناطق أكثر أمناً وهناك تتربص بهم عصابات الاتجار بالبشر، ففي اليمن التي تعاني ويلات الحرب يفر المواطنون إلى جيبوتي، والتي يأتي إليها أيضاً المهاجرن غير الشرعيين المتجهين إلى اليمن حيث تعتبر منطقة أوبوك في شمال جيبوتي نقطة عبور شهيرة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين.[14]، مما يجعل من جيبوتي دولة مقصد للمهاجرين الفارين من الحرب ودولة ممر للمهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى اليمن ومنها إلى المملكة العربية السعودية. ولا يدرك أغلب المهاجرين من القرن الإفريقي إلى اليمن حقيقة الأوضاع الأمنية في هذه البلاد، حيث يواجهون مخاوف خطيرة تتعلق بسلامتهم وحمايتهم من المعارك النشطة هناك، أو من انتهاكات مثل الاختطاف والتعذيب من أجل الفدية والاستغلال والاتجار[15].

3.الأسباب الاقتصادية:

إن تفشي الفقر والتخلف وندرة فرص العمل والبطالة وزيادة الصعاب الاقتصادية في العديد من دول الحوض أوجدت تفتتاً للنسيج الاجتماعي، ساعد بدوره على تزايد حركة الاتجار بالبشر في تلك الدول، وذلك على النحو التالي:

أ. الفقر :

وقد أشارت الدراسة الميدانية التي أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر إلى أن حالات الاتجار في الأعضاء البشرية في مصر كانت غالبيتها تعاني بدرجات متفاوتة من الفقر، وأن البائع «الضحية أو الضحية المحتملة» كان ينتمي إلى الطبقة الفقيرة بنسبة تقارب (99،3%)، وأنه عادة ما كان يمر بأزمات مالية([16]).

كما يدفع الفقر بعض العائلات إلى تزويج فتياتها في سن صغيرة، أو نقلهن إلى دول أخرى حيث يجبرن على الزواج أو على العمل في البغاء.[17]، وتشير التقديرات إلى أن الغالبية العظمى من النساء ضحايا الاتجار بالبشر؛ ينتمين لمجتمعات فقيرة ومهمشة، أضف إلى ذلك نقص التعليم لديهن، الأمر الذي يدفعهن للوقوع ضحية لمن يغويهن للحصول على فرصة عمل في دول أخرى، بل في بعض الأحيان قد تقرر بعض النساء بيع أطفالهن بدعوى رغبتهن في منحهن فرصًا لحياة جديدة أفضل([18]).

ب. البطالة:

حيث يترتب على البطالة الحرمان والعوز، فيعجز عن توفير احتياجاته الأساسية بالطرق المشروعة[19].

وتعد البطالة من أهم الأسباب لسلوك سبيل الجريمة، إذ يدفع احتياج الإنسان للمال لإشباع حاجاته إلى

طريق الجريمة[20]. ان البطالة وقلة فرص العمل تدفع بعض الشباب لامتهان تجارة البشر إن الشباب وفي سبيل بحثهم عن فرص للعمل وتحسين أوضاعهم المعيشية يلجئون للهجرة خارج أوطانهم ، ولما كانت الهجرة الشرعية صعبة مع زيادة القيود على السفر فهم غالبًا ما يلجئون لتجار البشر لتهريبهم بطرق غير شرعية وبينما يصورون لهم الحياة التي سيحظون بها في الدول الأخرى فأنهم لا يخبروهم بالمشاق والصعاب التي يواجهونها أثناء رحلتهم، فيندفع الشباب والنساء والأطفال في رحلة محفوفة بالمخاطر بين أيدي عصابات تجارة البشر. وتعاني الكثير من بلدان منطقة حوض البحر الأحمر من ارتفاع نسبة البطالة عالية بسبب سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ،مثل ما هو حال دولة جيبوتي فعلى الرغم من أنها تتمتع بالاستقرار السياسي إلا أن قدوم المهاجرين والنازحين إليها يدفع العاطلين عن العمل لامتهان تجارة البشر.

أيضاً من الأسباب الاقتصادية هناك أسباب مرتبطة بدول المقصد تتمثل في زيادة الطلب على العمالة غير القانونية والمستضعفة، لضعف أجورهم، وعدم تحمل رب العمل لتكاليف التأمين عليهم، وتأفف أصحاب البلاد الأصليين عن أداء هذه الأعمال.

ج سوء أنظمة التأمين الاجتماعي:

تشير التقارير الدولية إلى أنه من أسباب انتشار الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في العالم الثالث وتحديدا في منطقة حوض البحر الأحمر، سوء أنظمة التأمين الاجتماعي، فهذه الدول لا توجد بها نظم التأمين الاجتماعي الذي يضمن لهم الحصول على إعانات ضد الفقر والبطالة، ونظم لرعاية الأسر الفقيرة والمعدمة، فالفقراء في دول مثل مصر والسودان وإرتريا والصومال واليمن كلهم عرضة لعصابات تجارة البشر بصورها وأنماطها المختلفة.

رابعاً: أسباب إدارية وحكومية:

يعد الفساد الحكومي أحد الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الاتجار في البشر، ويمنع تحقيق التقدم في مجال مكافحتها حيث يعمل تجار البشر على استمالة بعض الموظفين الحكوميين من خلال دفع الرشاوي والهدايا لهم بهدف تسهيل عملهم مستغلين في ذلك ضعف الأجور وارتفاع المعيشة في غالبية دول الحوض كما أن هذه الرشاوي المدفوعة إلى المسؤولين تعيق قدرة الحكومة على مكافحة الجرائم ومحاسبة المجرمين.

جدول رقم (1) يوضح أسباب ونوع تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر

	الدولة	دولة منشأ أم دولة عبور أم مقصد	أسباب تجارة البشر	نوع تجارة البشر الممارسة في الدولة
1	السعودية	مقصد	اقتصادية، توفر عمالة رخيصة	العمالة في المنازل والأعمال الأخرى
2	مصر	عبور	اقتصادية،ضعف الأجور والبطالة	الزواج السياحي والبغاء وتجارة الأعضاء، والتهريب

	الدولة	دولة منشأ أم دولة عبور أم مقصد	أسباب تجارة البشر	نوع تجارة البشر الممارسة في الدولة
3	الأردن	مقصد	اقتصادية توفر عمالة رخيصة	عمالة منزلية، أعمال حرفية أخرى
4	السودان	منشأ خاصة قبل ثورة 2019 ودولة عبور	أمنية – اقتصادية، ضعف الأجور والبطالة	تهريب البشر
5	إرتريا	أشنم	سياسية واقتصادية	تهريب البشر
6	جيبوتي	مقصد وعبور	ةيداصتقا	رشبلا بيرهت
7	اليمن	منشأ وعبور	أمنية واقتصادية	تهريب البشر، الاستفادة منهم في الحرب
8	الصومال	روبعو أشنم	أمنية واقتصادية وبيئية	تهريب البشر

إعداد د. ابتهال جمال الدين

أثر تجارة البشر على دول حوض البحر الأحمر:

هنالك آثار سياسية وأمنية واقتصادية وصحية واجتماعية تترتب على ظاهرة الاتجار بالبشر تنعكس على الدول وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: الآثار السياسية:

1. انتهاك حقوق الإنسان: ينتهك المتاجرون بالأشخاص حقوق الإنسان بصورة أساسية تلك المتعلقة بالحياة والحرية والعدالة والمساواة حيث يتعرض هؤلاء الأشخاص للعديد من صنوف التعذيب والإذلال وامتهان كرامة الإنسان والتي نصت جميع القوانين الدولية والدساتير على حمايتها وصيانتها. وعندما تنتهك حقوق الإنسان يشعر الإنسان بعدم جدوى الدول والحكومات إذا لم تستطع أن تحفظ له حريته وكرامته.
2. تآكل السلطة الحكومية: حيث تسعى الحكومات لممارسة سلطتها الكاملة وفرض تطبيق القانون على أراضيها وتمثل تجارة البشر داخل أراضي الدول انتقاصاً لدور الحكومة في ممارسة هذه السلطة حيث تعجز حكومات كثيرة عن حماية النساء والأطفال الذين يتم خطفهم من مخيمات اللاجئين ومناطق النزوح.[21]

ثانياً: الآثار الأمنية:

تشكل تجارة البشر مهدداً لأمن واستقرار الدول التي تتم فيها وذلك من خلال الآتي:-

1. إن بعض أموال تجارة البشر تذهب لتمويل العمليات الإرهابية وتمويل أعمال الحركات الجهادية والمتمردة.

2. التدخل الخارجي إذ تواجه الدول بعض الضغوط الخارجية إذا فشلت في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، في الأردن أدت كثرة ضحايا الاتجار بالبشر لتدخل دولي لمراقبة أوضاع الضحايا فوضع مكتب وزارة الخارجية الأمريكية مكتب لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص في البلاد في عام 2017،[22] ويهاجر عدد كبير من المهاجرين من جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا طوعاً إلى الأردن، ويتعرض بعض العمال للعمل الجبري في المنازل وفي مجالات البناء والخدمات الزراعية. وكثير من هؤلاء العمال غير قادرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب اتهامات جنائية معلقة ضدهم أو بسبب عدم قدرتهم على دفع غرامات أو عدم قدرتهم على دفع أجرة وقد زادت الحكومة بشكل ملحوظ من جهود إنفاذ القانون لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر، حيث إن البروتوكول الخاص بالاتجار بالبشر يجبر الدول اليوم على مواجهة تلك الظاهرة من خلال الوقاية والحماية والملاحقة.

3. **كما يمكن أن تفقد البلدان، المصنفة في مراتب منخفضة في مجال مكافحة البشر، مساعدات أمريكية خاصة بالتجارة ـ مع استثناء المساعدات الإنسانية من المنع ـ وتواجه معارضة أمريكية في حال سعيها للحصول على مساعدات من مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي**[23].

4. كثرة الجرائم حيث يتيح وجود عدد كبير من الأشخاص المتاجر بهم داخل الدولة بدون أوراق ثبوتية لحدوث الكثير من الجرائم سواء أكان ضدهم(من قبل العصابات الإجرامية أو مخدميهم)، حيث إن الكثير من الضحايا من الفتيات القاصرات والصبيان لا يكشفون عن تلك الحالات لرجال الشرطة أو للأجهزة الأمنية المعنية، وذلك بسبب قلة الثقة أو الخوف من الجناة. كما أن الكثير من الضحايا يجهل الحقوق التي تضمنها لهم القوانين المختلفة، حسب توضيح المنظمة الدولية لرعاية الأطفال «يونيسيف». ومن المشاكل التي تواجه الكشف الكامل لحجم الجرائم، تلك التي يعاني منها الضحايا القاصرون. هناك تشويه لسمعة أو إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية التي هربوا منها لعدم توفر الحماية الكافية لهم. ولهذا لا تتجه هذه الشريحة من الضحايا إلى الجهات المعنية لطلب المساعدة.[24] كما يعاني الكثير من النساء والأطفال وضحايا الاتجار بالبشر من الاضطرابات النفسية بسبب ما تعرضوا له من تعذيب وذل وقد يؤدي الحال بهم في النهاية إلى العزلة والرغبة في الانتقام فيتحولون إلى مجرمين.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية:

لظاهرة الاتجار بالبشر عدد من الآثار الاقتصادية السالبة على اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستقبلة لهذه الأنشطة، وتتمثل تلك الآثار في الآتي [25]:-

1. زيادة نسبة البطالة وزيادة جرائم غسل الأموال وانتشار المشاريع الوهمية والإخلال بسوق العمل وعدم التوازن بين العرض والطلب.
2. فشل العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المستقبلة وذلك لأن تجارة البشر تزيد من حجم الاقتصاد الخفي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولا يخضع لقوانين وتشريعات تلك البلدان وبالتالي تكون تلك الدول معرضة لظهور التضخم وتدهور سعر الصرف والعجز في ميزان المدفوعات.
3. يمكن أن يتسبب نشاط الاتجار بالبشر في عجز ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المصدرة لخدمات الاتجار بالبشر وذلك بسبب سداد التزامات عصابات الاتجار في البشر تجاه عملائهم بالخارج بالعملة الأجنبية من القنوات الرسمية للنقد الأجنبي.
4. زيادة الأعباء المالية على الدول المصدرة والمستقبلة الناجمة عن عمليات مكافحة الاتجار بالبشر ومعالجة الآثار السلبية على ضحايا الاتجار بالبشر والمجتمعات بصفة عامة.حيث تتحمل الدول أعباء مالية كبيرة في بناء مؤسسات صحية واجتماعية تقدم الخدمات اللازمة لضحايا الاتجار بالبشر.كما أن معظمهم المهاجرين غير الشرعيين يشكلون عبئاً كبيراً على المجتمعات المضيفة في نهاية الأمر.

رابعاً: الآثار الاجتماعية:

هناك آثار اجتماعية مختلفة تنتج عن الاتجار بالبشر وتتمثل في الآتي:-

1. صعوبة انخراط الأشخاص المتاجر بهم في المجتمع وذلك بسبب الآثار النفسية الناجمة عما تعرضوا له من انتهاكات.
2. انتشار ظواهر اجتماعية غير مرغوبة مثل، الزيجات الموسمية أو»الزواج السياحي» وهي ظاهرة منتشرة في دولة مصر وتتم من خلال تزويج فتيات، دون السن القانوني في أغلب الأحيان، لرجال غير مصريين، وأكبر من الفتاة بفارق عمري كبير بالإضافة إلى ظاهرة أطفال الشوارع التي تؤدي إلى استغلال آلاف الأطفال في الدعارة والخدمات الجنسية، وغيرها من أشكال الاستغلال[26].
3. عدم تقبل الأسرة والمجتمع للأفراد الذين سبق الاتجار بهم الأمر الذي يلقي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية القيام بدور الأسرة المؤقت بالنسبة لهم[27]
4. ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع بسبب وقوع الأطفال بين أيدي تجار البشر وصعوبة عودتهم إلى المدارس مرة أخرى.

خامساً: الآثار الصحية:

إن ما يتعرض له ضحايا الاتجار بالبشر من تعذيب واعتداء جنسي وجسدي يجعلهم ضعفاء لا قوة لهم وبحاجة لرعاية طبية كما يحتمل أن تنتقل إليهم بعض الأمراض المعدية مثل الأيدز وغيره من الأمراض الناتجة من التلوث مثل الكوليرا ما يعني أنهم بمخالطتهم لأشخاص آخرين قد يؤدي لنشر العديد من

الأمراض مما يؤثر على الأمن الصحي للدولة. خاصة في بعض الدول التي يتجمع فيها العديد من المهاجرين القادمين من مختلف الجهات مثل مدينة أوبوك الواقعة في شمال جيبوتي التي يمر بها المئات من المهاجرين كل أسبوع قبل التوجه إلى اليمن، ، وأماكن عبور مختلفة تقع أساسًا في الجهة الغربية، [28]بينما يمثل الوصول إلى اليمن، الذي يواجه أزمة إنسانية مجموعة كبيرة من المشاكل، منها المشاكل الصحية في بلد فقير يعاني من الحرب.

من أهم الأمراض التي تصاحب الاتجار بالبشر هو مرض سوء التغذية و لا يخفى أن هذا المرض هو من متلازمات الفقر. حيث إن ضحايا عمليات الاتجار بالبشر يأتون أصلا من مجتمعات فقيرة ثم يرحلون في ظروف قاسية وأخيراً يستقرون في ظروف أثر قسوة. و لا شك في أن الفئات الضعيفة من المجتمع مثل النساء والأطفال هي التي تدفع الثمن الصحي أكثر من غيرهم بسبب أنهم الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفقر الدم و نقص المغذيات.

أما ضحايا الاتجار بالبشر من النساء فإنهن الأكثر عرضة لكافة المخاطر الصحية من غيرهن. فالأمراض الجنسية والمعدية والحمل ومخاطره والتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي وعدم توفر الرعاية الصحية وغيرها من هذه المخاطر تزداد وسط النساء.

علي الرغم من أن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر من الفئات الشبابية والأصغر سنا إلا أن كبار السن أيضاً يتواجدون وسط هؤلاء الضحايا. و لعل الحاجة إلى الرعاية الصحية والإصابة بالأمراض المزمنة تزداد بصورة ملحوظة وسط هذه الفئة. ولذلك فمن المتوقع أن تكون مضاعفات العوز وفقدان الرعاية الصحية أحد أهم أسباب تفاقم الأمراض لديهم.

أما الاضطرابات والمشاكل النفسية التي يتعرض لها ضحايا الاتجار بالبشر فلا يكاد ينجو منها أحد. فالاكتئاب واحتقار الذات والإحساس بالدونية هي أمراض نفسية تنجم عن الوضع غير اللائق للضحايا. وكل ذلك ينعكس سلباً على الأمن الصحي للدول.

رؤية مستقبلية لتجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر:

أولاً: الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر:

أجمعت الدول على تجريم الاتجار بالبشر بسبب ما تمثله لانتهاك حقوق الإنسان ولما ينتج عنها من سلب الإنسان لحريته وكرامته وأحياناً حياته، ولذا سعت المنظمات والدول لمكافحة هذه الجريمة بكافة الوسائل والسبل حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وحثت الحكومات في جميع دول العالم على اتخاذ تدابير منسقة لمكافحة هذه الجرائم. وحثت الخطة على إدراج مكافحة الاتجار بالبشر في برامج الأمم المتحدة بشكل موسع من أجل تعزيز التنمية البشرية ودعم الأمن في أنحاء العالم. وكان من ضمن الأمور التي اتفق عليها في خطة الأمم المتحدة هي إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرع لضحايا الاتجار بالبشر وخاصة النساء منهم والأطفال[29]، وفي عام 2013، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً لتقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. واعتمدت الدول الأعضاء القرار رقم 192/A/RES/68والذي أقرت فيه اعتبار يوم 30 يوليو من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة الاتجار بالأشخاص. ويشكل هذا القرار إعلانًا عالميًا بأهمية قضية تجارة البشر وبضرورة نشر

الوعي بحالات الاتجار بالأشخاص والتوعية بمعاناة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتعزيز حقوقهم وحمايتها.وفي سبتمبر 2015، اعتمد العالم جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، بما فيها أهداف وغايات بشأن الاتجار بالأشخاص. وتدعو تلك الأهداف إلى[30] :

1.وضع حد للاتجار بالأطفال وممارسة العنف ضدهم.

2. الدعوة إلى اتخاذ التدابير الضرورية ضد الاتجار بالبشر.

3. إنهاء كل أشكال العنف ضد المرأة والفتاة واستغلالهما.

ومن أبرز التطورات التي تلت ذلك، انعقاد قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، التي خرجت بإعلان نيويورك. ومن مجمل الالتزامات الـ19 التي اعتمدتها البلدان في الإعلان، هناك التزامات ثلاثة تعنى بالعمل الحاسم ضد جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأوضحت التقارير الصادرة مؤخرًا أن الحكومات شرعت في تطبيق الإجراءات اللازمة لمكافحة تجارة البشر، إذ تقوم بالتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبيها، وتوفير الحماية والخدمات للضحايا، واعتماد إجراءات أفضل لمنع وقوع الجريمة قبل حدوثها[31]. وفي إطار حث الدول على مكافحة تجارة البشر فقد وضعت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيفًا للدول بحيث تكون كل دولة ضمن واحدة من أربع فئات وفقًا لما نص عليه قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويتم هذا التصنيف على أساس حجم النشاط الحكومي في محاربة الاتجار بالأشخاص أكثر مما يتم على أساس حجم المشكلة في البلد . وتستند عمليات التحليل على حجم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق الامتثال للحد الأدنى من معايير استئصال الاتجار بالأشخاص المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر والتي تتسق بشكل عام مع بروتوكول باليرمو .يُعتبر التصنيف في الفئة الأولى أعلى تصنيف، إلا أنه لا يعني عدم وجود مشكلة اتجار بالأشخاص في البلد المصنف في تلك الفئة، كما أنه لا يعني أن ذلك البلد يتخذ ما يكفي من الخطوات لمعالجة المشكلة. بل أن التصنيف في هذه الفئة يشير إلى أن حكومة البلد قد أقرت بوجود اتجار بالأشخاص، وأنها بذلت جهودًا لمعالجة المشكلة، وأنها تستوفي الحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويتعين على الحكومات أن تثبت في كل عام أنها حققت تقدمًا ملموسًا في محاربة الاتجار بالأشخاص كي تحافظ على تصنيفها ضمن الفئة الأولى.[32]

ثانياً: جهود دول حوض البحر الأحمر في مكافحة الاتجار بالبشر:

سعت غالبية دول الحوض في وضع عدد من التشريعات والقوانين التي تخص جريمة الاتجار بالبشر، فمثلًا في مصر يوجد قانون رقم 64 لسنة 2010 الذي ينص على معاقبة المتهم بأحكام قد تصل إلى السجن المؤبد أو بغرامة تبدأ من 15 ألفاً وقد تصل إلى 500 ألف جنيه مصري، وفي السودان يُحكم بالسجن فترة لا تقل عن ثلاث سنوات وحتى عشرين عامًا من يثبت إدانته في جريمة اتجار بالبشر، وقد تصل العقوبة للإعدام في حال وفاة الضحية . السعودية فقد تصل مدة السجن لخمسة عشر عامًا، وقد تصل الغرامة إلى مليون ريال سعودي، وفي الأردن فإن عقوبة الاتجار بالبشر تكون بالسجن لمدة تبدأ بستة أشهر وحتى عشر سنوات، أو بغرامة تتراوح بين ألف وعشرين ألف دينار أردني[33]، وفي اليمن فقد صدر قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر11/يناير/ 2018 **وهو يعاقب المتهم بالاتجار بالبشر بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف ريال، ولا تزيد على مليون ريال،**[34]

ووفقا لتصنيف وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر الصادر في يونيو 2019 فإن الفئة الثالثة هي الأخطر، على الإطلاق، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة(الأخيرة) وهي تعني أن حكومات هذه الدول لا تتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر.وتنقسم الفئة الثانية إلى مرحلتين، مرحلة أولى وهي الأخطر، ومرحلة ثانية(تحت المراقبة) وهي الأقل خطورة وصنف السودان في المرحلة الأخطر من الفئة الثانية، ، وتقع دول الأردن ومصر وجيبوتي، في المرتبة الثانية الأقل خطورة أما بالنسبة للصومال واليمن فهما يعتبران من أسوأ الدول في هذا المجال وقد تم وضعهما خارج التصنيف نسبة للحروب والانقسام فيهما وعدم وجود حكومة واحدة ولذا تم تصنيفهما ضمن الحالات خاصة[35][36].

جدول (2): تصنيف وفئات دول حوض البحر الأحمر وفقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول تجارة البشر الصادر في يونيو 2019

	الدولة	تصنيف الدولة في مجال المكافحة
1	السعودية	الثالثة
2	مصر	الثانية
3	الأردن	الثانية
4	السودان	الثانية تحت المراقبة
5	إرتريا	الثالثة
6	جيبوتي	الثانية
7	اليمن	حالات خاصة
8	الصومال	حالات خاصة

الجدول من إعداد الباحث د ابتهال جمال الدين الصادق

إذن على مستوى التشريعات فإن دول حوض البحر الأحمر قد اتخذت تشريعات صارمة ضد المتاجرين بالبشر ويظل تفعيل هذه القوانين وبذل جهود أكثر لمكافحة تجارة البشر ولكن أسلوب جريمة الاتجار بالبشر الذي يعتمد على الخفاء ودقة التنظيم يقف حائلاً أمام هذه الجهود ويمكن هنا أن نورد بعض المعوقات التي تواجه دول حوض البحر الأحمر في مكافحة تجارة البشر

1. جرائم الاتجار بالبشر تتم في الخفاء.
2. ..تقوم بها شبكات إجرامية منتظمة
3. ..ضعف الفئات التي يتم المتاجرة بها(النساء والأطفال).
4. انتشار الحركات الجهادية والمعارضة والتي تجد لها سنداً من عدة جهات.

ثالثاً: مستقبل تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر:

رغم التقدم الذي تم تحقيقه في الفترة الماضية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في دول حوض النيل، إلا أن عمليات الاتجار بالأشخاص مازالت مستمرة كما يتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة بين دول حوض البحر الأحمر وذلك لأن الأسباب التي أدت لبروزها لم تنتهِ ولم يحدث فيه تغير كبير فما زالت الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية والحروب والنزاعات قابعة في موقعها، فالحرب في اليمن لم تتوقف بل

مازالت الأوضاع الإنسانية في تدهور متزايد وكذلك الأوضاع على حدود البلاد مازالت تحت سيطرة جماعات وحركات مسلحة، وكذلك الحال بالنسبة للأوضاع في الصومال التي لم تبارح موقعها كدولة فاشلة تخضع للعديد من الحركات الجهادية . أما السودان فهو الدولة الوحيدة التي تبشر الأوضاع الأمنية فيها بالاتجاه نحو الأفضل بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير وتكوين حكومة انتقالية لإدارة البلاد إلى حين اجراء انتخابات، وقرب التوصل إلى اتفاقية سلام شامل مع الحركات المسلحة في إقليم دارفور وولاية النيل الأزرق.مما ينبئ باستتباب الأمن في الدولة. وبالنسبة للأسباب السياسية وكانت تمثلها إرتريا فالوضع لم يتغير للأحسن ومازال النظام الإرتري يواصل في سلوكه القمعي تجاه المواطنين كما لم يتم إلغاء قانون الخدمة الإلزامية الذي دفع الشباب إلى الهجرة والهروب من بلدهم .

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية والتي كانت وراء انتشار تجارة البشر في جيبوتي والسودان ومصر فهي أيضاً لم يحدث فيها تغيير يذكر والمتوقع أن تزداد الأوضاع سوءًا في هذا الجانب خاصة بعد جائحة كورونا والتي أثرت على جميع دول العالم وأدت إلى انهيار كبير في أسواق العمل وتدهور القطاعات الإنتاجية ، وعرض الدول والقطاعات الخاصة لأزمة اقتصادية ،ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على تجارة البشر بعد انتهاء أزمة جائحة كورونا حيث سيزيد الطلب على العمالة الرخيصة لتعويض الخسائر المادية التي تعرضت لها القطاعات الإنتاجية المختلفة، كما أنه مع تكدس اللاجئين والنازحين بسبب قلة الحركة والسفر سيعرضهم لمخاطر عديدة منها الإصابة بالأمراض وانتشار العدوى وسط اللاجئين إضافة إلى الجوع وغيره من المخاطر التي قد تودي بحياتهم. إن جهود مكافحة جائحة كورونا جعلت الدول تعمل على تحويل الموارد العامة للدولة إلى تلبية الاحتياجات الصحية الملحة، مما سيؤثر على عمل الحكومات في مكافحة هذه الجريمة وإنفاذ التشريعات .

الخاتمة:

عرفت تجارة البشر منذ قديم الزمان بتجارة الرقيق، وتم تجريمها ومنعها في القرن العشرين غير أنها عادت للظهور من جديد بأشكال وأساليب مختلفة تشمل الاسترقاق والبغاء واستخدام الأطفال في الحروب وبيع الأعضاء البشرية. وأصبحت هذه الظاهرة تهدد جميع الدول ومن ضمنها دول حوض البحر الأحمر التي وجدت البيئة الدولية ملائمة مما ساعد على انتشارها. تضم دول حوض البحر الأحمر مجموعة متنوعة من الدول وساعد هذا الاختلاف على اختلاف أنواع تجارة البشر المنتشرة في كل دولة ، كما ساعد الشبكات الإجرامية المنظمة على ممارسة وتوسيع نشاطاتها .اتساع تجارة البشر وكثرة الضحايا وقسوة الأوضاع التي يعانون منها والمخاطر التي باتت تهدد الدول والمجتمعات دفعت دول حوض البحر الأحمر إلى العمل الحثيث على مكافحة تجارة البشر ومساعدة الضحايا خاصة النساء والأطفال بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الدولية التي هدفت لتجريم ومعاقبة تجار البشر ومساعدة الضحايا،وقد حققت بعض دول حوض البحر الأحمر تقدما ملحوظا في هذا المجال ومازالت هناك بعض الدول تخطو في ذات الاتجاه والبعض الآخر مازال بعيدا عن مكافحة تجارة البشر لانشغاله بالصراعات والحروب الداخلية مثل اليمن والصومال، الشيء الذي يزيد من صعوبة التخلص نهائيا من تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر ، ويظل هذا الهدف مرهونا بتحقيق الأمن والاستقرار في جميع دول حوض البحر الأحمر.

النتائج :

تبين من خلال الدراسة أن هناك أسباباً مختلفة تقف وراء تفشي ظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة دول حوض البحر الأحمر وتتراوح هذه الأسباب بين أسباب سياسية وأمنية واقتصادية تعاني منها هذه الدول. وأن لتجارة البشر عدة آثار سلبية تنعكس على هذه الدول ومواطنيها وتشمل هذه الآثار آثار سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وصحية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي :-

1. التنسيق والتعاون بين جميع دول الحوض لمحاربة هذه الظاهرة.
2. نشر الوعي بخطورة الهجرة غير الشرعية فهي المحفز الرئيسي لتجارة البشر.
3. إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية داخل دول الحوض للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
4. سن قوانين وتشريعات صارمة في مواجهة تجار البشر.
5. إجراء المزيد من الأبحاث حول أسباب وآثار هذه الظاهرة.

خريطة توضح دول حوض البحر الأحمر

المصادر و المراجع

(1.) محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، بحث منشور ، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ص 45.

(2.) https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/07-89373_Arabic_final_version.pdf

(3.) ص661 تاريخ الاطلاع 03-06-2020

(4.) ويكيبيديا https://.wikipedia://.تاريخ الاطلاع 22-5-2020

(5.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 78.

(6.) عادل عامر، ظاهرة الاتجار بالبشر وقضايا الأمن القومي والدولي، نشر بتاريخ 12 يوليو 2017م، (تاريخ الاطلاع 25 مايو 2020م)، ا: https://pulpit.alwatanvoice.com . .

(7.) ويكيبيديا https://.wikipedia://. تاريخ الاطلاع 01-06-2020

(8.) احمد حسن عبد العليم الخطيب , جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها (مصر والسودان نموذجا) مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل –المركز الديمقراطي العربي(المجلد الاول العدد الثاني –يونيو 2018م, ص20.

(9.) https://www.mc-doualiya.com/articles/2015-7-27,تاريخ الاطلاع 22-5-2020

(10.) حسين معلوم, مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن.. رؤية استراتيجية لممر دولي,

(11.) , 9/1/2020 , تاريخ الاطلاع 1-6-2020.https://al-ain.com/article/red-sea-saudi

(12.) المصدر نفسه

(13.) االمهاجرون واللاجئوون ,اخبار الامم المتحدة 14 فبراير 20020 .https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049321 ت الاطلاع 7-6-2020

(14.) https://www.mc-doualiya.com/articles مصدر سابق

(15.) الهجرة الأرترية الحديثة .. الدوافع والمعابر والمخاطر يونيو 23, 2017, https://zenazajel.net/ تاريخ الاطلاع 7-6-2020

(16.) جيبوتي - إثيوبيا: الهجرة غير الشرعية مستمرة بلا هوادة-https://www.thenewhumanitarian.org/ar/khbr/2012/12/21, ت الاطلاع -6-2 2020

(17.) االمهاجرون واللاجئون ، اخبار الامم المتحدة ,المصدر نفسه

(18.) تقرير الدراسة البحثية، «الاتجار بالبشر في المجتمع المصري: الأنماط والمتغيرات الفاعلة»، الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(19.) عادل عامر. مصدر سابق

(20.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 80.

(21.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 81.

(22.) حسنين عبيد، الوجيز في علم الإجرام/ دار النهضة العربية، 1976م، ص 155.

(.23) http://www.felixnews.com/news-2771.html
(.24) https://ar.wikipedia.org/wiki/ 2020-6-7
(.25) https://www.mc-doualiya.com/articles/..2015-7-27. تاريخ الاطلاع.2020-05-25
(.26) يونيسيف: الأطفال يشكلون ثلث ضحايا تجارة البشر في العالمhttps://www.dw.com/arتاريخ الاطلاع.25-05-2020رر
(.27) محمد سرور الحريري ,الاتجار بالبشر وسبل مكافحته,28 ,http://www.acrseg.org/41360 سبتمبر 2019, تاريخ الاطلاع -6-2020 1
(.28) أحمد صالح, الاتجار بالبشر في مصر, هل القانون كاف لمكافحة الجريمة , مجلة المفكرة القانونية, عدد|56 تموز 2018، https://www.legal-agenda.com/article.php?id=4771, تاريخ النشر 2-9-2018 تاريخ الاطلاع 2020 28-5-
(.29) http://www.felixnews.com/news-2771.htm, لآثارالمترتبة علي مشكلة الاتجار بالبشر بمر كز دال في ندوة للمؤسسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تاريخ الاطلاع 1-6-2020
(.30) **معاناة مهاجرين إثيوبيين منسيين في طريقهم إلى اليمن** https://observers.france24.com/ar/-8-2018-3.
(.31) 3-8-2018-/https://observers.france24.com/ar
(.32) 29 () اليوم /العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر, https://www.un.org/ar/events/human-trafficking
(.33) المصدر نفسه
(.34) المصدر نفسه
(.35) ابراهيم ابو جازية 5 حقائق لتعرفها عن تجارة البشر, 5-8-2015 https://www.sasapost.com/human-trafficking/ تاريخ الاطلاع 3-6-2020
(.36) المصدر نفسه
(.37) وزارة الشؤون القانونية , صدور قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر, تاريخ النشر:http://www.yemen.gov.ye/portal/mola/11/01/2018
(.38) قرير وزارة الخارجية الاميركية حول تجارة البشر الصادر في يونيو 2019م